الرُّواةُ المَوْصُوفونَ بِوَقْفِ المرفوعِ أو برَفْعِ المَوقوفِ

The distinguished narrators by stopping the elevated and elevating the stopped

عزوز براهيم: ماجستير في العلوم الإسلامية
المدرسة الوطنية لتكوين الأئمة، دار الإمام، المحمدية،

تاريخ إرسال المقال: 22 /01/ 2019 **تاريخ قبول المقال:** 15/10/2019

الملخص

إنّ المتأمل في حكم الأحاديث رفعا ووقفا يجد أنّ بعضَ الأئمة يعطي حكم الرفع للحديث، وأئمةٌ آخرون يرون إعطاء حكم الوقف احتياطاً وتوقيا من نسبة قول إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وبعضهم يرون أنّ الحكمَ للأكثر؛ فإذا كان رواة الوقف ـ مثلاـ أكثر عددا من رواة الرفع أعطوا الحكم للواقفين، وبعض الأئمة يرى أنّ العبرةَ بالأحفظ.

هذا، والملاحظ أنّ الرواةَ هم مدار الحكم في هذه المسألة، وأنّ الحكمَ يختلف باعتبار أحوال هؤلاء الرواة، ووقف الباحثُ على مجموعة من الرواة وُصفوا بأنهم يرفعون الموقوف بينما وُصف آخرون بأنهم يقفون المرفوع، فرأى الباحث تتبع هؤلاء الرواة ومحاولة استقرائهم؛ لما له من التأثير المباشرِ على الأحكام المشارِ إليها سابقا التي يوردها أهل العلم في مسألة تعارض الرفع والوقف.

الكلمات المفتاحية: رواة، رفع، وقف، موصوفون، حديث.

المؤلف المرسل: عزوز براهيم ، ايميل:brm.azzouz@gmail.com

Abstract: The precise observation related to the identification and acceptability of hadith which diverge in its principles of elevated Hadith or the stopped one (with regard to the transmission linkage back to his companions) is to bring about some theologians to advocate the principle of "elevation" in their approach unlike some others who are more likely to opt for the other principle of "stopping" (at the Prophet's companions level) as a way of precaution to avoid attribution of any fallacious word to the Prophet. However, while some Hadith's scholars believe the authenticity of the above two types of hadith is more likely to depend on the factor of the more numerous of reporters whenever we want to opt for "elevation" instead of "stopping", some others are advocating to rather rely on the factor of the more memorizing among reporters. Consequently, it's well-worth noticing that Hadith's intricate authentication process of statement or judgement mainly relies on the pivotal role of the reporters but without ever dissociating them from their vacillating states of mood we should take into consideration in any assessment. The theologian scholar in his work has been focusing on a different set of reporters. Among them, those known to elevate the stopped hadiths in opposition to those who stopped the elevated ones. Such two opposing approaches are in fact advocated as the milestone of a whatever attempt to deal with hadith in its assessment and authentication. Taking at the same time into account the role of the reporters who remain the source around which studies are curried out to provide whether to adopt stopping or elevation as being two opposing principles.
KEY WORDS: hadith ; elevate ; stopped ; reporters ; narrators

1- المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أمّا بعد:

إنّ المتصفّحَ لكُتُبِ العلل يجدُها طافحةً بالأحاديث المعلّة بالوقف، وكثيراً ما يذكرُ الأئمّةُ عبارةَ: والموقوفُ أصحّ، والوقفُ أصحّ، والموقوفُ أشبهُ، والأشبهُ بالصّوابِ الموقوفُ، والمحفوظُ هو الموقوفُ، والصّحيحُ الموقوفُ، والصّوابُ الموقوفُ ...[1]، وغيرُها من العبارات التي تدلُّ على ترجيح الوقف على الرّفع في الحديث المرفوع بعد أن أُعِلَّ بالوقف، أو بعد أن اختَلَف الرواة في رفعه ووقفه؛ يقول السخاوي في "فتح المغيث"[2]: "وَكَثُرَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ حَسَبَ مَا يَقَعُ فِي كُتُبِ الْعِلَلِ وَغَيْرِهَا التَّعْلِيلُ - كَمَا عَبَّرَ بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ - أَوِ الْإِعْلَالُ - كَمَا لِغَيْرِهِ - للحديث بِالْإِرْسَالِ الظَّاهِرِ لِلْوَصْلِ، وَبِالْوَقْفِ لِلرَّفْعِ". ولما كان الرواة محور الإسناد، وكان ما يطرأ عليهم من آفات في الحفظ

والضّبط مؤثّرا على مروياتهم، كان لزاماً أن يكونَ تأثيرُهم فعّالاً في الاختلاف الواقع في الكثير من الأحاديث، ومن ذلك الاختلاف في الأحاديث رفعاً ووقفاً.

هذا، وأهل العلم عندما يدرسون مسألة تعارض الرفع والوقف يختلفون في الحكم الذي يُعطى للحديث، هل يُحكم برفعه أو يُحكم بوقفه؟ ويرَون أن للرواة تأثيراً في الحكم من حيث الأكثرية ومن حيث الأحفظية، فيُعطُون الحكمَ للوقف إن كان الرواة الواقفون للحديث أكثرُ عدداً من الرواة الرافعين له؛ كما يحكمون بالرفع للحديث إذا كان الرواةُ الرّافعون له أحفظ من الرواة الواقفين له. وقد لَاحَظَ الباحث أنّ بعضَ رواةِ الأخبار وُصِفوا بأنهم يرفعون الموقوف، فلو فرضنا أنهم كانوا في جانب رواة الرفع، فإنه يترجّحُ جانب الوقف في الروايتين المتعارضتين، ويكون الرفع خطأً، وفي المقابل فإنّ رواةً آخرين وُصِفوا بأنهم يقفون المرفوع فيترجّحُ حكم الرفع مطلقاً؛ لأنّهم قصروا الإسناد.

وفي تقديري أنّ جمعَ هؤلاء الرّواة ومحاولة استقصائهم سواء الموصوفون منهم برفع الموقوف أو الموصوفون بوقف المرفوع سَيُسْهِم في إثراء هذه المسألة الحديثية ــ أعني: تعارض الرفع والوقف ــ، فكان هذا سبباً في وضع هذا المقال، والّذي وسمته بـــ: "الرّواةُ المَوْصُوفون بوَقْفِ المرفوعِ أو برَفْعِ المَوْقوفِ".

الإشكالية

لقد اختلفت أحكام العلماء على الحديث الذي يُختَلَف في رفعه ووقفه؛ فبعضهم يحكم للرفع مطلقاً، وبعضهم يحكم للوقف مطلقاً؛ احتياطا وعملًا بالأقلّ المتيقَّن، وبعضهم يحكم لرواية الأكثر، وبعضهم يحكم لرواية الأحفظ من الرواة. وفي ظلّ هذه الاختيارات يُلاحِظ الباحثُ أنّ مدارَ هذه الأقوال على أحوالٍ تعتري الرّواة من حيث الوثاقةُ والأحفظيّةُ والأكثريةُ، فهل تَتَدَخَّلُ معرفةُ أحوالٍ أخرى للرّواة في الحُكم؛ كمثلِ معرفة وصف الرواة برفع الموقوف أو وصفهم بوقف المرفوع؟ وهل تَتَبُّعُ هذا النّوع من الرُّواة وجمعهم ــ بعد ذلك ــ يفيدُنَا عندَ دراسةِ هذه المسألة، أعني: مسألة تعارض الرّفع والوقف؟

خطة البحث: ارتأيتُ أن تكون خطّة المقال في مقدّمة وثلاثة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: الثّقاتُ الذين يَرفعونَ الموقوفَ:

المبحث الثاني: رواة متكلَّم فيهم يرفعون الموقوف:

القسمُ الأوّل: المكثرون من رفع الموقوف.

القسمُ الثّاني: المقلون من رفع الموقوف.

المبحث الثالث: الثّقاتُ الذين يوقفونَ المرفوعَ.
وأمّا الخاتمة فذكرتُ فيها أهمَّ النّتائج المتوصّل إليها.

تمهيد

لّما كان المقصِدُ الأعظم من رحلة العلماء في طلب العلم هو جمعُهم لأكبر قدر ممكن من الأحاديث المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، كان التحديث بالأحاديث الموقوفة والآثار تابعاً لهذا المقصد، ولأجل هذا كان سلوكُ مسلكِ الوقف في بعض الأحاديث ومخالفةِ الطريقِ المعهود دليلًا على مزيد تثبُّتِ الرّاوي ودقّةِ سماعه؛ لأنّ سلوكَ الجادّةِ من أسباب رفع كثير من الأحاديث؛ يقول السخاوي في بيانِ علّةِ الحكمِ للوقف حالَ تعارضِ الرّفع مع الوقف: "لأنّ عدولَه عن الجادّة مُشعِرٌ بتثبُّتِه، وأيضاً فيتضمَّنُ إعمالَ تقديمِ الجرح فإنهما جرحٌ في الخبر"[3]، وهذا توجيهٌ دقيقٌ من الإمام السّخاويّ فإنّ سلوكَ الجادّةِ في رواية الحديث هو رفعُهُ إلى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وخلافُها وقفُ الحديثِ على الصّحابي، وهو التعليلُ نفسهُ الّذي أشارَ ابنُ حجرٍ إليه رادّاً على من جَوَّزَ أن يكون الواقفُ قد قصّرَ في حفظِ الحديثِ أو شكَّ في رفعه بقوله: "ثمَّ إنّه يقابَلُ بمثله فيترجّحُ الوقفُ بتجويزِ أن يكونَ الرّافعُ تَبِعَ العادةَ وسلك الجادّةَ"[4]. وبناء على ما تقدّم فإن وقف الراوي للحديث المرفوع من علامات تثبُّتِه وتحرِّيه في الغالب، ولأجل ذلك يكثر في هذا النوع الثقات الموصوفون بذاك الوصف، أعني وقف المرفوع، وفي المقابل فإن الرواة الذين سلكوا الجادة المعروفة في الكثير من الأحاديث وهي رفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم يكون فيهم الثقات وفيهم الضعفاء، وسيأتي إيرادهم جميعا مرتّبين بحسب تاريخ وفياتهم، ومَن لم أقف منهم على تاريخ وفاة أجعله متأخّرا لأرتبهم أبجديًّا، وفيما يلي إيراد الفريقين في المباحث الثلاثة الآتية:

1- العنوان الرئيسي الأول: الثّقاتُ الذين يَرفعونَ الموقوفَ

أئمّةُ الحديثِ لايَرَون بأساً بوقف الرواي للحديث إذا كان مرفوعا بخلاف رفعه للموقوف فإنهم يعدُّونه علّةً[5] قادحةً في صحّةِ الحديثِ، والثّقاتُ يتفاوتون فيما نُقل عنهم من رفع الموقوفات؛ فمنهم المقلُّ ومنهم المستكثِرُ، بل اشتهر بعض رواة الأمصار برفعهم الموقوف، كما هو الحال مع البغداديّين؛ يقول ابن عدي في "الكامل"[6]: "قال لي عبدان الأهوازي: إنَّ البغداديين يلقِّنُونَ المشايخ، ويرفعون أحاديث موقوفة، ويصلون أحاديثَ مراسيل"، وقال في ترجمة الحسن بن علي المعمري: "... وأما ما ذُكر عنه أنّهُ رفعَ أحاديثَ وزادَ في المتونِ؛ فإنّ هذا موجودٌ في

البغداديِّين خاصّةً، وفي حديثِهم وفي حديثِ ثقاتهم؛ فإنهم يرفعون الموقوفَ، ويوصِلُون المرسلَ، ويزيدون في الأسانيد"، فعلى وثاقة هؤلاء الرواة إلا أنهم كانوا متلبِّسين بهذه الخصلة، ويوجد في مقابل هؤلاء الثّقات رواة أكثروا من رفع الموقوفات فطعنَ فيهم أهل العلم، وسيأتي ذكرهم في المبحث التالي، وهذا الواقع دفع الإمام الذهبي للتعليق على كلامِ ابنِ عديٍّ السابق بقوله[7]: "بئستِ الخصالُ هذه، وبمثلها ينحطُّ الثّقةُ عن رُتبةِ الاحتجاج به، فلو وقف المحدِّثُ المرفوعَ، أو أرسلَ المتّصل لساغَ له، كما قيل: أنقِص من الحديثِ ولا تَزِدْ فيه". وفيما يلي إيراد تراجم الثقات الذين يرفعون الموقوف، حيث أقتصر في تراجمهم على ذكر أسمائهم وذكر نصوص الأئمة في توثيقهم، ثم أُثبِت كلام أهل العلم في نعتهم برفع الموقوف:

1/ عدي بن ثابت الأنصاري (ت116ه): وثقه أهل العلم على ما كان عليه من التشيع والرِّفض؛ فقال أحمد: ثقة إلا أنه كان يتشيع[8]، وفي سؤالات السلمي للدارقطني قال: ثقةٌ، إلا أنه كان رافضيًّا غاليًا فيه[9]، وعلى وثاقته فإنه كثيرا ما كان يرفع الموقوف، حتى أطلقوا عليه لقب الرفّاع؛ قال عفان: قال شعبة: " كان من الرفّاعين"[10].

2/ هشام بن حسّان (ت148ه): أبو عبد الله البصري، حسّنَ الإمامُ أحمد بن حنبل أمرَهُ، وقال ابن حجر في "التّقريب": "ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنّه قيل كان يرسل عنهما"[11]. ومع وثاقة هشام بن حسّان إلا أنّه رفع أحاديث وقفها غيره من أهل الحديث؛ قال المرُّوذي[12]: "سألتُ أبا عبد الله عن هشامِ بنِ حسّان، فقال: أيوب وابن عون أحبُّ إليّ، وحسّنَ أمرَ هشام وقال: قد روى أحاديث رفعها أوقفوها، وقد كان مذهبهم أن يقصروا بالحديث ويوقفوه"، يريدُ أهل البصرة، ومن الأمثلة على ذلك ما رواه الإمام أحمد في "مسنده" عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: **"مَنْ ذَرَعَهُ القَيءُ فليسَ عليهِ قَضَاءٌ ومَنْ استقاءَ فَلْيَقْضِ"**[13].

3/ سعيدُ بن عُبيد الله بن جبير (ت151–160ه): أسند ابن أبي حاتم في "الجرحُ والتّعديل"[14] عن أحمد وابن معين وأبي زرعة أنهم قالوا عن سعيد: "ثقة"، ومع ذلك كان يقعُ في مغبّةِ إسنادِ الموقوفِ؛ ففي سؤالات الحاكم للداقطني: "قلتُ: فسعيد بن عبيد الله الثَّقَفِيّ، قَالَ: هَذَا ابن عبيد الله بن جُبَير بن حيَّة، وَلَيْسَ بِالْقَوِيّ يحدِّثُ بِأَحَادِيثَ يُسنِدُها، ويوقفُها غَيرُه"[15]، فمع وثاقته وهّنَ الدار قطنيُّ حاله بسببِ رفعِهِ الموقوفَ.

4/ عاصمُ بنُ ضَمْرَة السّلولي (ت174ه): من أهل الكوفة، وثّقه أهل العلم؛ قال ابن سعد[16]: "وكان ثقةً، وله أحاديث"، وغالب الأحاديث يرويها عاصم عن علي رضي

اللّه عنه، قال ابن عدي في "الكامل"[17]: "وعاصم بن ضمرة لم أذكر له حديثاً لكثرة ما يروي عن علي رضي اللّه عنه مما تفرّد به، ومما لا يتابِعُهُ الثقاتُ عليه"، ومن ذلك أنه كثيرا ما يرفع أقوال علي إلى النّبي صلّى اللّه عليه وسلّم ولأجل ذلك تركه بعض أهل العلم؛ قال ابنُ حبّان: "يرفعُ عن عليٍّ قولَه كثيراً، فلمّا فَحُش ذلك في روايته استحقّ التّركَ"[18].

5/ عبد الله بن موسى التيمي القرشي ثم المدني (ت181ـ 190ه)

تضاربت عبارات أهل العلم في حال عبد اللّه بن موسى؛ فقال أبو حاتم[19]: "ما أرى بحديثه بأساً"، وسأله ابنه: هل يُحتجُّ بحديثه؟ قال: "ليس محلُّه ذاك". وقال العجلي: "ثقة"[20]. وأمّا خصلة رفع الموقوف فنبّه عليها ابن حبان فقال: "في أَحَادِيثه رفع الْمَوْقُوف وَإِسْنَاد الْمُرْسل كثيرا حَتَّى يخْطر ببال من الحَدِيث صناعته أَنَّهَا معمولة من كثرتها، لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ عِنْد الِانْفِرَاد، وَلَا الِاعْتِبَار عِنْد الْوِفَاق"[21].

6/ الوليدُ بنُ مُسْلِم (ت195): دمشقيّ، وثّقه يحيى بن معين وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في "الثّقات"[22]، وعند المزي في "تهذيب الكمال"[23]: "قال أبو بكر الإسماعيلي: سمعتُ من يحكي عن عبد اللّه بن أحمد بن حنبل عن أحمد، وسئل عن الوليد بن مسلم؟ فقال: "كان رفّاعا""، أي: يرفع الأحاديث الموقوفة.

7/ محمّدُ بنُ الحسنِ بن عمران المزني (بضع وتسعون ومائة): ثقة، من أهل واسط، يروي عن محمد بن إسحاق، روى عنه أهل بلده إلاّ أنّهُ يرفعُ الموقوفَ ويسند المراسيل[24].

8/ أبو داود الطيالسي (ت204ه): هو سليمان بن داود بن الجارود البصري الحافظ، ولكثرة حفظه وقع في بعض الأوهام، ومن ذلك رفعه لبعض الأحاديث الموقوفة ووصله لبعض المرسلات؛ قال ابن عدي: "رفع أحاديث يوقفها غيره، ويوصل أحاديث يرسلها غيره، وإنما أتى ذلك من حفظه وما أبو دَاوُد عندي وعند غيري إلاّ متيقظ ثبت"[25].

9/ عبد الله بن عِصمة (ت201 ـ210ه): هو عبد اللّه بن عصمة النّصيبي، قال العقيلي: "يروي عن حمّاد بن سلمة لا يقيم الحديث يرفع الأحاديث، ويزيد في الحديث"[26]، ثم ذكر له حديثاً عن يأجوج ومأجوج أنكره عليه؛ لأن الناس يوقفونه ولا يرفعونه، وقال ابن عدي عنه: "وعبد اللّه بن عصمة رأيت له أحاديث أنكرها وليس بالكثير، وإنّما ذكرته لأنّي شرطتُ في أوّل كتابي أني أذكر كلّ من أُنكِر حديثه أو يروي حديثا يضعّف من أجله ولم أر للمتقدّمين فيه كلاما"[27]، إلا أنّ ابنَ حبّان ذكره في "الثّقات"[28]، وقال العجلي: "ثقة"[29].

10/ شاذّ بن الفيّاض اليشكري (ت225ه): أبو عبيدة البصري، اسمه الأصلي هلال، واشتهر باسم: شاذ. قال في "التّقريب": "صدوقٌ له أوهامٌ وأفرادٌ، وبعضُ أهلِ العلم لم يشتغل بروايته لرفعه الموقوفات"[30]. وممن لم يشتغل بروايته ابنُ حِبّان، قال عنه: "كان ممّن يرفعُ الموقوفاتِ، ويَقلبُ الأسانيدَ لا يُشتغَل بروايتِه"[31].

11/ أبو معاوية الضرير (ت295ه): هو محمّد بن خازم الكوفي، وهو ثقة وأحفظ النـاس لحـديث الأعمش إلا أنه في حديث غيره يقع في الأوهام ومنها حديثه عن هشام بن عروة.

قال أبو داود: "قلت لأحمد: كيف حديث أبي معاوية(الضّرير) عن هشام بن عروة؟ قال: فيها أحاديث مضطربة، يرفع منها أحاديث إلى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ"[32].

12/ الحسن بن علي بن شبيب (ت295ه): بغدادي، في سؤالات الحاكم للدارقطني[33]: "الحسن بن عَليّ بن شبيب المعمري صَدُوق عِنْدِي حَافِظًا، وَأما مُوسَى بن هَارُون فجرحه وَكَانَت بَينهمَا عَدَاوَة وَكَانَ أنكر عَلَيْهِ أَحَادِيث أخرج أُصُوله الْعتْق بهَا ثمَّ ترك رِوَايَتهَا"، وقال ابن حجر في "لسان الميزان": "فاستقر الحال آخرا على توثيقه فإن غاية ما قيل فيه إنه حدّث بأحاديث لم يتابع عليها، وقد علمت من كلام الدارقطني أنه رجع عنها فإن كان قد أخطأ فيها كما قال خصمه فقد رجع عنها، وإن كان مصيبا بها كما كان يدعي فذاك أرفع له، والله أعلم"[34]، وترجم له ابن عدي في "الكامل" مبيّنا الحامل له على رفع الموقوفات فقال: "رفع أحاديث وهي موقوفة وزاد في المتون أشياء ليس فيها... وأمّا ما ذُكر عنه أنه رفع أحاديث وزاد في المتون فإنّ هذا موجود في البغداديين خاصّة، وفي حديثهم وفي حديث ثقاتهم؛ فإنّهم يرفعون الموقوف، ويوصلون المرسل، ويزيدون في الأسانيد، ولولا التطويل لذكرت شيئا من ذلك، والمعمري كما قال عَبد اللّه بن أحمد لا يتعمّدُ الكذبَ ولكن صحِب قوماً من البغداديين يزيدون ويوصلون. واللّه أعلم"[35].

هذا ما وقفتُ عليه من تراجم الثّقات الذين يرفعونَ الموقوف، ويدرج ذلك في أوهامهم، وقد يكثرُ ذلك في بعض الرّواة، ويقلُّ عند رواةٍ آخرين، بل يكونُ نادراً عند بعضهم؛ فخلاّدُ بنُ يحيى -مثلاً- على وثاقته نبّهَ أهلُ العلم على وَهْمِه في رفعِهِ لحديثٍ واحدٍ؛ ففي "سؤالات الحاكم للدّارقطني": "قلت فخلاّدُ بنُ يحيى، قَالَ: خَلاّدٌ ثِقَة إِنَّمَا أَخطَأ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ حَدِيثِ الثَّوْرِيّ عَن إِسْمَاعِيل عَن عَمْرو بن حُرَيْث عَن عمر فرفعه، وَأَوْقفهُ النَّاسُ"[36]

2- العنوان الرئيسي الثاني: رواة متكلّم فيهم يرفعون الموقوف

من المعلوم أنّ ميدانَ العلّةِ أحاديثُ الثّقاتِ؛ لأنّ الضعيفَ يُردُّ حديثُه ولا يُقبلُ، كما قال الحاكم" :وَإِنَّمَا يُعَلَّلُ الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجُهٍ لَيْسَ لِلْجَرْحِ فِيهَا مَدْخَلٌ؛ فَإِنَّ حَدِيثَ الْمَجْرُوحِ سَاقِطٌ وَاهٍ، وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ تَكْثُرُ فِي أَحَادِيثِ الثِّقَاتِ أَنْ يُحَدِّثُوا بِحَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ، فَيَخْفَى عَلَيْهِمْ عِلْمُهُ، فَيَصِيرُ الْحَدِيثُ مَعْلُولًا، وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرَ)"[37]، ومع ذلك فإنّ أهلَ الحديثِ توسّعُوا في إعلال الأحاديث بالضُّعفاء كما هو بارزٌ في كتبِ العِلَلِ، وكذلك الإعلالُ بالوقف فإنه يشمَلُ الرّواة الثّقات والضعفاء، ورفعُ الموقوفاتِ خَصلةٌ يستوي فيها الثّقاتُ والضّعفاءُ، فكان هذا من المبرّرات في إيراد الرواة المتكلّم فيهم والذين يرفعون الموقوف، وارتأيتُ أن أجعلَهُم قسمين: القسم الأول: المكثِرُون، وقسمٌ ثانٍ: دونهم في الإكثار من رفع الموقوف:

2.1- العنوان الفرعي الأول: المكثرون من رفع الموقوف

وهم رواة أكثروا من رفع الموقوفات فتكلّمَ فيهم أهلُ العلم بسبب ذلك، ومن المصطلحات التي استعمَلُوها في بيانِ حالهم قولُهم: "فلمّا كَثُر منه"، و"لما كثّر منها"، و"لما فَحُش منه"، ويَستعمل هذه المصطلحات ابنُ حِبّان[38]، وكقولهم كان رفّاعاً[39]، وهي صيغةُ مبالَغَةٍ تدلُّ على كثرة الرفع، ونُقِل هذا المصطلح عن الإمامين أحمد وشعبةُ، ومن هؤلاء:

1/ عليُّ بنُ زيدٍ (ت131ه): قال أحمد ويحيى: ليس بشيء، نقله الذهبي في كتاب: "من تُكلِّم فيه وهو موثّقٌ"[40] ، ومن أسباب تضعيفه أنّه كان رفّاعا. قال عبد الله بن أحمد: حدثني ابن خلاّد قال: سمعت يحيى القطان يقول: سمعتُ شعبةَ يقول: حدّثنا علي بن زيد، وكان رفاعًا[41]، وقال الترمذي: "صَدُوقٌ إِلاَّ أَنَّهُ رُبَّمَا يَرْفَعُ الشَّيْءَ الَّذِي يُوقِفُهُ غَيْرُهُ"[42].

2/ **يزيدُ بنُ أبي زِيَاد (ت137ه):** ضعّفوه من جهةِ حفظِهِ؛ لأنّه تغيّرَ لما كَبُر وصارَ يتلقّنُ، وكانَ رفّاعاً. في "الكامل" لابن عدي[43] عن النّضرِ بن شمُيل يقول: سَمعتُ شُعْبَة يقول وذكر يزيد بن أبي زياد فقال: كانَ رفّاعاً"

3/ مجالد بن سعيد الهمداني (ت 144ه): أبو عمرو الكوفي، قال أبو طالب: "سألتُ أحمدَ بن حنبل عن مجالد، فقال: ليس بشيء، يرفعُ حديثًا كثيرًا لا يرفعه الناس،

وقد احتمله النَّاسُ"[44]، وفي "ميزان الاعتدال" للذهبي:"قال أحمد: يرفعُ كثيراً ممّا لا يرفعُهُ النّاسُ، ليسَ بشيءٍ"[45].

4/ إبراهيم بن مسلم (ت141-150ه): أبو إسحاق الهجري الكوفي، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: "كان الهجري رفّاعا، وضعّفه"، وقال البزّار: "رفعَ أحاديثَ وقفَهَا غيرُه"[46]، وقال في التقريب: "ليِّنُ الحديثِ رفعَ موقوفاتٍ"[47]. فهذا الراوي كان رفعُ الموقوفات سبباً لتضعيفه أو على الأقلِّ تَليينه، ويُستثنى من ذلك ما رواه ابن عيينة عنه لأنّه أصلَحَ له كتابَهُ؛ ففي "تهذيب التّهذيب"[48]: "قال عبدُ الرّحمن بنُ بِشر عن سفيانَ: أتيتُ إبراهيمَ الهجريَّ فدفع إليّ عامةَ كُتبِهِ فرَحِمتُ الشّيخَ، وأصلحتُ له كتابَه، قلتُ: هذا عن عبدِ الله رضي الله عنه، وهذا عن النّبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا عن عمر"، ثمّ علّقَ ابنُ حجرٍ قائلاً: "القصّةُ المتقدِّمة عن ابن عيينةَ تقتضي أنَّ حديثَه عنه صحيحٌ؛ لأنّه إنما عِيبَ عليه رفعُه أحاديثَ موقوفةٍ، وابنُ عيينةَ ذكرَ أنّه ميَّزَ حديثَ عبدِ الله من حديث النّبي صلى الله عليه وآله وسلم -والله أعلم-".

5/ مِنْدَل بن علي العنزي (ت168ه) : أبو عبد الله الكوفي، قال يعقوب بن شيبة: "وأصحابُنا يحيى بن معين وعليُّ بن المديني وغيرهم من نظرائهم يضعِّفونه في الحديث"[49]، وقال ابن حبان: "كان مرجئا من العباد إلا أنه كان يرفع المراسيل ويسند الموقوفات، وَيُخَالف الثِّقَات فِي الرِّوَايَات من سوء حفظه فَلَمَّا سلك غير مَسْلَك المتقنين مِمَّا لَا ينفكُّ مِنْهُ الْبشر من الْخَطَأ، وفَحُشَ ذَلِك مِنْهُ عدل بِهِ غير مَسْلَك الْعُدُول فَاسْتحقَّ التّرْك"[50].

6/ محمّدُ بن ثابت العبدى (ت171ـ180ه): من أهل البصرة، قال النسائي ليس بالقوي، وقال ابن معين ليس بشيء، كما في تاريخ الإسلام للذهبي[51]، قال ابن حبان: "...وأمّا محمّدٌ فإنّه كان يرفع المراسيل ويسند الموقوفات توهُّماً من سوءِ حفظِهِ، فلمّا فَحُشَ ذلك منه بطَلَ الاحتجاج به".

7/ يزيد بن يوسف الرَّحَبي الصنعانى (ت171-180ه): قال في "التّقريب": "ضعيف"[52]، وقال ابن حبان: "كان سيئ الحفظ كثير الوهم ممن يرفعُ المراسيلَ ولا يعلم، ويسندُ الموقوفَ ولا يفهم، فلمّا كثر ذلك منه في حديثه صار ساقط الاحتجاج به إذا انفرد"[53].

8/ **الضّحّاكُ بن زيد الأهوازي**: لا يجوز الاحتجاج به؛ لأنّه ممن يُسنِدُ الموقوفَ، "كان ممن يرفع المراسيل ويسند الموقوف لا يجوز الاحتجاج به لما كثّر منها"[54].

2.2- العنوان الفرعي الثاني: المقلون من رفع الموقوف

وهم رواة متكلّم فيهم ــ كذلك ــ وهم موصوفون برفع الموقوف إلّا أنّهم دون من سبقَ ذكرُهم، ومنهم:

1/ عبدُ الأعلى بنُ عامر الثعلبي (ت121ـ130ه): كوفيٌّ، قال الذهبي في "تاريخ الإسلام": "صالح الحديث قال أبو حاتم ليس بقوي، وضعّفَهُ أحمد"[55]. وقال ابن حجر في "التّقريب": "صدوق يهم"[56].

ونقل ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": "سئل أبو زرعة عن عبد الأعلى الثعلبي فقال: ضعيفُ الحديثِ ربّما رفعَ الحديثَ وربما وقفَهُ"[57].

2/ أبان بن أبي عياش (ت140ه): أبو إسماعيل العبدي البصري، ضعفه أهل العلم وتركوا حديثه، قال أحمد بن حنبل: "متروك الحديث ترك الناس حديثه مذ دهر من الدهر"[58]، ومن سوء حفظ أبان كان يرفع الموقوف ويصل المرسل، وكثيراً ما يفعل ذلك[59].

3/ عبد الله بن عامر الأسلمي (ت152ه): أبو عامر المدني، "كان قارئا للقرآن وكان يقوم بأهل المدينة في شهر رمضان...وكان كثير الحديث يستضعف"[60] ضعفوه من قبل حفظه، فكَانَ مِمَّن يقلب الْأَسَانِيد والمتون وَيرْفَع الْمَرَاسِيل وَالْمَوْقُوف[61].

4/ أسامةُ بنُ زيدٍ بن أسلم (ت153ه): مولى عمر بن الخطاب ضعّفُوهُ، وكان سبب ضعفه رفعُه للموقوف، قال ابن حبان في "المجروحين": "كَانَ يَهِمُ فِي الْأَخْبَار ويُخطيءُ فِي الْآثَارِ حَتَّى كَانَ يرفعُ الْمَوْقُوفَ، ويوصلُ الْمَقْطُوعَ، ويُسنِدُ الْمُرْسَلَ"[62].

5/ يزيد بن عيَّاض بنُ جُعْدُبَة اللّيثيّ (ت151-160ه): مدنيٌّ نزلَ البصرةَ، ذكر ابن عدي في ترجمته في "الكامل في ضُعفاء الرِّجال"[63] حديث: **"صيامُ رمضانَ في السّفَرِ كالمفطِرِ في الحَضَر"**[64]، فقال: "وهذا الحديث لا يرفعه عن الزهري غير يزيد بن عيّاض...وليزيد غير ما ذكرت من الحديث وعامّةُ ما يرويه غيرُ محفوظٍ"، وقال في "التّقريب": "كذّبه مالك وغيره"[65].

6/ هشامُ بنُ سعدٍ القرشي (ت160ه): كنيته أبو سعيد، قال ابن معين: "صالح ليس بمتروك الحديث"، وقال أبو حاتم: "يُكتب حديثه، ولا يُحتجّ به"[66]. وقال عنه ابن حبان في "المجروحين": " يروي عَن الزُّهْرِيّ وَسَعِيد بن الْمسيب وَزيد بن أسلم وَنَافِع، كَانَ مِمَّن يقلب الْأَسَانِيد وَهُوَ لَا يفهم، ويسندُ الْمَوْقُوفَاتِ من حَيْثُ لَا يعلم فَلَمَّا

كثر مُخَالفَته الْأَثْبَات فِيمَا يروي عَن الثِّقَات بَطل الِاحْتِجَاج بِهِ، وَإِن اعْتُبِر بِمَا وَافق الثِّقَات من حَدِيثه فَلَا ضير"[67]، قال الذهبي في "السِّير"[68] معلِّقاً: "وَتَقَعَّرَ ابْنُ حِبَّانَ كَعَوَائِدِهِ!".

7/ الوليدُ بنُ محمّد المُوَقّرى القرشي (ت182ه): قال في "التقريب": "متروك"[69]، وقال ابنُ حِبَّان: " كان يرفع المراسيل ويسند الموقوف، لا يجوز الاحتجاج به بحال"[70].

8/ عبد الرحمن بن زيد (ت182ه): هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المدني، مولى عمر بن الخطاب ضعّفه علي بن المديني وابن معين وأحمد بن حنبل وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: "ليس بقوي الحديث كان في نفسه صالحا وفي الحديث واهيا، ضعفه علي (يعني: ابن المديني) جدّا"[71]، ومن ضعفه أنه كَانَ يقلب الْأَخْبَار وَهُوَ لَا يعلم حَتَّى كثر ذَلِك فِي رِوَايَته من رفع الْمَرَاسِيل وَإِسْنَاد الْمَوْقُوف فَاسْتحقَّ التّرْك[72].

9/ خالد بن القاسم المدائني (ت211ه): كنيته أبو الهيثم، قال الذهبي في ترجمته: "أحد المتَّهَمين بالكذب، وضع على اللّيث بن سَعْد أحاديث"[73]، وممّا كان يَصنعُ باللّيث بن سعد أنه كَانَ يُوصل الْمَقْطُوع عنه وَيرْفَع الْمُرْسل ويسند الْمَوْقُوف عنه، ولأجل هذا لم يُحِلّ أهل العلم كتابة حديثه[74].

10/ نُعيم بن حماد (ت229ه): أمّا نعيم فقد اختلفت عبارة أهل العلم في توثيقه وتضعيفه، والذي يظهر أن من وثقه تراجع بعد ذلك إلى الكلام فيه؛ فقد أسند ابن عدي[75] عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا: "نعيم بْن حَمَّاد معروف بالطلب"، ثُمَّ ذمه يَحْيى فَقَالَ: "إنه يروي عن غير الثِّقات"، وتتبع ابن عدي أحاديثه المختلف عليه فيها فأورد اثنا عشر حديثا ثم قال: "وعامّةُ ما أنكر عَلَيْهِ هو هذا الَّذِي ذكرته وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيماً"[76]، ومن الآفات التي طرأت على رواياته أنه يرفع ما كان موقوفا من الأحاديث؛ قَالَ أَبُو زُرْعَة الدمشقي: "يصلُ أحاديث يوقفها النّاسُ"[77].

11/ يوسف بن بحر (ت261_270ه): كنيته أبو القاسم وأصله تميمي، كان قاضيا بحمص[78]؛ قال عنه الدارقطني: ليس بالقوي[79]، وقال عنه ابن عدي: "ليس بالقويِّ رفع أحاديث، وأتى عن الثقات بالمناكير"[80].

12/ الأحوص بن حكيم: قال النسائي: "ضعيف"[81]، وتكلم فيه ابن حبان فقال: "يَرْوِي الْمَنَاكِير عَن الْمَشَاهِير وَكَانَ ينتقص عَلِي بْن أَبِي طَالِب رضي الله عنه تَركه يَحْيَى الْقَطَّان وَغَيره"[82]، ومن هذه المناكير رفعه للأحاديث، قال الإمام أحمد: "الأحوص بن حكيم لا يُروى حديثه؛ يرفع الأحاديث إلى النبي [83]، والأغرب من هذا أنه يقول لما أنكر عليه ذلك: "أليس الحديث كله عن النبي "؟[84].

13/ عليُّ بنُ سُليمان الأزدي: قال ابن حبان: "شيخٌ يرفعُ المَرَاسِيل، ويُسنِد المَوْقُوفَ لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِهِ إِذَا انْفَرد روى عَن ابن جريج عَن عَطاء عَن ابن عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **«مَنْ قَرَأَ قَالَ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَأُمَّ الْقُرْآنِ فقد قرأ ثُلُث الْقُرْآنِ»**[85]، رَوَاهُ عَنْهُ سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الْوَاسِطِيُّ إِنَّمَا هُوَ قَوْلُ ابن عَبَّاسٍ رَفَعَهُ، فِيمَا يُشْبِهُ هَذَا من الْأَشْيَاءِ الموقوفةِ وَالْمَرَاسِيلِ الْمَشْهُورَةِ أَسْنَدَهَا وَرَفَعَهَا يَجِبُ التنكُّب عَن رواياته"[86].

14/ القاسم بنُ غُصْن: أصله من العراق سكن الشام، ضعّفَهُ الدّارقطنيُّ في سننه[87]، وقال ابنُ حبّان فيه: "كَانَ مِمَّن يروي الْمَنَاكِير عَن الْمَشَاهِير، ويقلِبُ الْأَسَانِيدَ حَتَّى يرفع الْمَرَاسِيل، ويُسنِد الْمَوْقُوفَ لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِهِ إِذا انْفَرد، فَأَما فِيمَا وَافق الثِّقَات فَإِن اعْتبر بِهِ مُعْتَبر لم أر بذلك بَأْسا "[88].

3- العنوان الرئيسي الثالث: الثّقاتُ الذين يوقفونَ المرفوعَ

أهلُ العلم يستسيغون من الرّاوي أن يقفَ المرفوعَ، وخاصّةً إذا كان الحاملُ له على ذلك التوقّي والاحتياطُ، وهو أمرٌ كان يمارسه كبارُ الأئمّةِ منهم: ابنُ سيرين وشعبةُ، كما سيأتي بيانهم، وأمّا أن يرفعَ الرّاوي الموقوفَ فإنّهم لا يتساهلون معه في ذلك، وقد يكون سبباً للطّعنِ في الرّاوي وبخاصّةٍ إذا كَثُر ذلك عنه. يقول ابن عدي في "الكامل"[89] ــ كما سبق النّقلُ عنه ــ في ترجمة الحسن بن علي المعمري: "... وأمّا ما ذُكِر عنه أنّهُ رفعَ أحاديثَ، وزادَ في المتونِ، فإنّ هذا موجودٌ في البغداديّين خاصّةً، وفي حديثِهم وفي حديثِ ثقاتهم؛ فإنهم يرفعون الموقوفَ، ويوصِلُون المرسلَ، ويزيدون في الأسانيد"، علّقَ الذهبيُّ على كلام ابن عدي في "السِّير"[90] قائلاً: "بئستِ الخصالُ هذه، وبمثلها ينحطُّ الثّقةُ عن رُتبةِ الاحتجاج به، فلو وقف المحدِّثُ المرفوعَ، أو أرسلَ المتّصل، لساغَ له، كما قيل: أنقِص من الحديثِ ولا تَزِدْ فيه"، فأفادنا هذا النّقلُ أنّ أهل الحديث يستسيغون من الراوي وقفَ الحديث إذا كان الرّفعُ ثابتا فيه، بينما يتشدّدون مع رافعِهِ إذا كان حكمُ الحديثِ الوقفُ.

هذا، وقد نبّهَ الأئمّةُ النّقادُ على تفشّي وقف الموفوع في رواة البصرة خاصّة؛ قال الإمام أحمد في سياق تحسينِهِ لأمرِ هشامِ بنِ حسّان: "روى أحاديثَ رَفَعها أَوْقَفُوها، وقد كان مذهبهم أن يقصروا بالحديث ويوقفوه" يريد أهل البصرة، ذكره في "العلل ومعرفة الرجال"[91] روايةُ المرُّوذي.

وسأورد في هذا المبحث نماذج عن الرواة الذين استوقفتني تراجِمُهم، وكلُّهم ثقاتٌ، إلاّ أنهم يوقفون المرفوع: 1/ **محمّد بن سيرين (ت110ه)**: على إمامتِه كان يقفُ الأحاديثَ كثيراً ولا يرفعها، والنّاس كلهم يخالفونه ويرفعونها. قال الدارقطني في

"العلل"[92]: "وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِي أَنَّ ابن سيرين مِنْ تَوَقِّيهِ وَتَوَرُّعِهِ، تَارَةً يصرّح بالرفع، وتارة يومئ، وَتَارَةً يَتَوَقَّفُ عَلَى حَسَبِ نَشَاطِهِ فِي الْحَالِ"، وقال في موضع آخر: "وقد عرفت عادة ابن سيرين أَنَّهُ رُبَّمَا تَوَقَّفَ عَنْ رَفْعِ الْحَدِيثِ تَوَقِّيًا"[93].

ونقل ابن رجب في سياق ذكره لتثبت حمّاد بن زيد في أيوب السختياني: "قال البرديجي: ابن عليّة أثبت من روى عن أيوب، وقال بعضهم: حمّاد بن زيد. قال: ولم يختلفا إلا في حديث أوقفه ابن علية، ورفعه حماد، وهو حديث أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم: "ليس أحد منكم ينجيه عمله"، قالوا: ولا أنت؟.قال: "ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل"[94]. وليس وقفُ هذا الحديث ممّا يضرّ، فإنّ ابنَ سيرين كان يقفُ الأحاديثَ كثيراً ولا يرفعُها، والنّاسُ كلُّهم يخالفونه ويرفعونها"[95]. ومن أمثلته الحديث الذي رواه الترمذي في "جامعه"[96] حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«مَنْ أشارَ على أَخِيهِ بحديدةٍ لَعَنَتْهُ الملائكةُ»**، قال الترمذي: "وفي الباب عن أبي بكرة وعائشة وجابر، وهذا حديثٌ حسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ يُسْتَغْرَبُ مِنْ حَدِيثِ خَالِدٍ الحَذَّاءِ وَرَوَاهُ أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، نَحْوَهُ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ وَزَادَ فِيهِ: «وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ» حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا". وفي "تهذيب الكمال" للمزي[97]: "قال سليمانُ بنُ حربٍ: عن حمّادِ بنِ زيدٍ: كان هشامٌ يرفعُ حديثَ محمّدٍ عن أبي هريرة يقولُ فيها: قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم، قال: فذكرتُ ذلك لأيّوبَ، فقال لي: قلْ لَهُ إنَّ محمّداً لم يكن يرفَعُها فلا ترفعها، إنما كان يتخوّنهُا بالرّفع، فذكرتُ ذلك لهشامٍ فتركَ الرّفعَ". وهذه النُّقول تبيِّنُ جليّاً أنّ الّذي حملَ ابنَ سيرينَ على وقفِ الحديثِ هو توقّيهِ وشكُّهُ، وكان يوقف الأحاديث اعتمادا وقصداً[98].

2/ نعيم بن عبد الله المجمر (ت120ه): هو نُعيم بن عبد الله المجمر، أبو عبد الله المدني وثقه ابن سعد وابن معين وأبو حاتم والنسائي، ومع كون نعيم قد لازم أبا هريرة عشرين سنة إلا أنه كان يوقف الأحاديث عنه كثيرا؛ قال ابن عبد البر: "كَانَ نُعَيْمٌ يُوقِفُ كَثِيرًا من حديث أبي هريرة مما يرفعه غيره من الثقات"[99].

3/ عبد الله بن عون (ت150ه): كنيته أبو عون، وهو بصريٌّ، أحد الأعلام، ثقةٌ ثبتٌ فاضلٌ، قال الدارقطني في "العلل": "وكان ابنُ عونٍ ربّما وقفَ المرفوعَ"[100].

4/ مسلم بن أبي مريم (ت158ه): هو مسلمُ بنُ أبي مريم المدني، وثّقه ابنُ معين وقال أبو حاتم: صالح[101]، وكان مالك يُثني عليه ويقول عنه: "لا يكادُ يرفعُ حديثاً إلى النّبي "[102].

5/ أبو هلال الرّاسبي (ت167ه): وهو من أهل الصدق ولكنه كثيرا ما يتوقى رفع الحديث.

قال الدار قطني في أبي هلال الراسبي كما في "العلل"[103] : "وَكَانَ أبو هلال كَثِيرًا مَا يَتَوَقَّى رَفْعَ الْحَدِيثِ".

6/ **حمّاد بن زيد (ت179ه):** على إمامَته إلاّ أنّه يقصُر في الأسانيد ويوقِفُ المرفوعَ. قال ابن حجر في "تهذيب التّهذيب" : "قال يعقوبُ بنُ شيبةَ : حمّادُ بنُ زيدٍ أثبتُ مِن ابنِ سلمةَ وكلٌّ ثقةٌ ، غيرَ أنّ ابنَ زيدٍ معروفٌ بأنّهُ يَقْصُرُ في الأسانيد ، ويوقفُ المرفوعَ ، وكثيرُ الشّكِّ بتوقّيه، وكانَ جليلاً لم يكن له كتابٌ يَرجعُ إليه فكان أحياناً يذكرُ فيرفعُ الحديثَ ، وأحياناً يهابُ الحديثَ ولا يرفعُهُ"[104] .

7/ مالك بن أنس (ت179ه): يقول الزركشي في النُّكت على ابنِ الصّلاح في سياق إيراده لقول القائلين بالوقف حالَ تعارضِ الرّفع معَ الوقف: "وَهَذَا معنى قَول الشَّافِعِي رَضِي اللَّه تَعَالَى عَنهُ: "النَّاسُ إِذا شكُّوا فِي الحَدِيثِ ارتفعوا ، وَمَالكٌ إِذا شكَّ فِيهِ انخفضَ"، يَعْنِي: إِذا حصلَ عِنْده أدنى شكّ فِي الرّفْع أَو فِي الْإِسْنَاد أَو الْوَصْل، وقفَ وَأرْسلَ وَقطعَ أخذاً بِالتَّحَرِّي"[105] .

8/ سفيان بن عيينة (ت198ه): نقل الخطيب في الكفاية وقف المرفوع عن سفيان بن عيينة فقال: وَقَدْ كَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يَفْعَلُ هَذَا كَثِيرًا فِي حَدِيثِهِ؛ فَيَرْوِيهِ تَارَةً مُسْنَدًا مَرْفُوعًا، وَيَقِفُهُ مَرَّةً أُخْرَى قَصْدًا وَاعْتِمَادًا"[106].

فهؤلاءِ الثقات وفيهم أئمة أعلام إنما حملَهم على وقف المرفوع احتياطُهم وتوقّيهم وهيبتُهُم من رفع الأحاديث إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وهي خصلةٌ حسنةٌ، إلا أنها توقِعُ الرِّيبةَ في روايةِ مَن هم أقلُّ وثاقةً منهم إن هم خالفوهم ورفعوا الأحاديث، وقد تُعَلُّ تلك الأحاديث بالمخالفة لمن هو أوثق، ولا شك أن هذه مفسدة موجبة لردِّ الكثيرِ من الأحاديث بعلّةِ الوقفِ.

5-الخاتمة

الحمد لله على تيسيره كتابة هذا المقال وجمع هذه التراجم، والتي بلغ عددها ثنتين وأربعين ترجمة، ومن خلالها يمكن أن أُدوِّن النّتائج التّالية:

1ـ إنّ وصف الرواة بوقف المرفوع أو برفع الموقوف له تأثير مباشر في المرويات، وبخاصة إذا علمنا أن بعضَهم ممّن تدور عليهم الأسانيد.

2_ابنُ حِبَّان البستي من الأئمّة الذين أكثروا مِن تجريح الرّواة بسبب رفعهم للموقوفات كما هو ظاهر في كتابه "المجروحين".

3_من ألفاظ الجرح بسبب رفع الراوي للموقوف قولهم: "كان رفّاعا".

4_وقفُ الراوي للحديث المرفوع تقصُّداً واعتمادا أهونُ عند النّقّاد من رفعه للموقوف.

5_ يَندُر في كلام الأئمّة المتقدِّمين إعطاءُ حكم الرّفع للموقوف الذي لا مجال للرّأي فيه.

6_رفعُ الموقوفِ يوجبُ إسقاطَ الاحتجاج بالراوي إذا كَثُرَ ذلك منه وفَحُش.

7 ــ إن للرواة الثقات أثرٌ بارزٌ في إعلال الأحاديث بالوقف.

هذا ما تيسّر جمعُه بخصوص هذا الموضوع، واللّهُ أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الهوامش

1- يُنظر: "علل الدارقطني": (254/1)، (246/2)، (47/5)، (444/13)، (176/14) و"علل ابن أبي حاتم": (188/2)، (375/3)، (185/4)، (185/5).

2- (63/2).

3- شرح تقريب النووي (ص130).

4- "النكت على ابن الصلاح"، (610/2).

5- هي عبارةٌ عَنْ أسبابٍ خفيَّةٍ غامِضَةٍ قادِحَةٍ فيهِ. "مقدمة ابن الصلاح"، (ص187).

6- "الكامل في ضعفاء الرجال"، (543/6).

7- (513/13).

8- العلل ومعرفة الرجال (490/2).

9- سؤالات السلمي للدارقطني (ص210).

10- ذكره المزي في "تهذيب الكمال" (166/7)، وفسر الذهبي معنى الرفاع بقوله: "يعني: الآثار التي هي من أقوال الصحابة يرفعها"، "السير" (130/6)، وكذلك قال الزركشي في "النكت على ابن الصلاح" (59/2).

11- التقريب (ص572).

12- في "العلل ومعرفة الرجال" (ص71).

13- أخرجه أحمد في "المسند" (284/16_ح10464)، قال الأرنؤوط: "إسناده صحيح على شرط مسلم"، وللحديث دراسةٌ تفصيليةٌ لياسين الفحل في كتاب "الجامع في العلل"، (420/3).

14- (39/4).

15- سؤالات الحاكم للدارقطني، (ص215).

16- في "الطبقات الكبرى" (245/6).

17- (387/6).

18- ابن حبان. المجروحين (126/2).

19- "الجرح والتعديل" (167/5).

20- "الثقات" للعجلي، (ص281).

21- "المجروحين" لابن حبان (16/2).

22- (222/9).

23- (96/31).

24- ابن حبان. المجروحين، (275/2).

25- "الكامل" لابن عدي (278/4).

26- "الضعفاء الكبير" للعقيلي (285/2).

27- "الكامل" لابن عدي (353/5).

28- (27/5).

29- "الثقات" للعجلي (46/2).

30- ابن حجر. التقريب، (ص263).

31- ابن حبان. المجروحين، (364/1).

32- ابن حجر. تهذيب التهذيب، (191/9).

33- ص109.

34- ابن حجر. "لسان الميزان"، (71/3).

35- ابن عدي. "الكامل في ضعفاء الرجال"، (193/3).

36- سؤالات الحاكم للدارقطني، (ص202).

37- "معرفة علوم الحديث"، (ص112).

38- استعمل ابن حبان هذه المصطلحات في كتابه "المجروحين"، وابن حبان البستي معروفٌ بالتّساهلِ في بابِ النّقد كما قال ابن حجر؛ "النكت" (726/2).

39- أي: الآثار التي هي من أقوال الصحابة يرفعها. "السير" للذهبي (130/6).

40- (ص140).

41- "العلل ومعرفة الرّجال"، (225/3).

42- أبو عيسى الترمذي. "الجامع"، (46/5).

43- (164/9).

44- ابن أبي حاتم. "الجرح والتعديل"، (361/8).

45- شمس الدين الذهبي. "ميزان الاعتدال"، (438/3).

46- ذكره ابن حجر في "تهذيب التّهذيب"، (165/1).

47- ابن حجر. التقريب، (ص94).

48- لابن حجر: (165/1).

49- الخطيب البغدادي. تاريخ بغداد، (331/15).

50- ابن حبان. المجروحين، (25/3).

51- (734/4).

52- ابن حجر. التقريب، (ص606).

53- ابن حبان. المجروحين، (106/3).

54- ابن حبان. "المجروحين"، (379/1).

55- الذهبي. تاريخ الإسلام، (451/3).

56-ابن حجر. التقريب، (ص331).

57- ابن أبي حاتم. الجرح والتعديل، (26/6).

58- "العلل ومعرفة الرجال" (412/1).

59-"شرح علل الترمذي" لابن رجب (391/1).

60- "الطبقات الكبرى" لابن سعد (454/5).

61- "المجروحين" لابن حبان (6/2).

62-ابن حبان. المجروحين، (179/1).

63-(140/9).

64 أخرجه: ابن ماجه في "السنن" (الصيام/ما جاء في الإفطار في السفر)، (532/1)، وأخرجه موقوفا النسائي في "السنن" (الصيام/ذكر قوله الصائم في السفر كالمفطر في الحضر)، (183/4). وصحح الموقوف أبو زرعة كما في "علل ابن أبي حاتم" (67/3)، والدارقطني في "العلل" (282/4).

65 -ابن حجر. التقريب، (ص604).

66 -ابن أبي حاتم. الجرح والتعديل، (61/9).

67 -ابن حبان. المجروحين، (89/3).

68 -(345/7).

69 -ابن حجر. التقريب، (ص583).

70 -ابن حبان. المجروحين، (77/3).

71 -ينظر: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (233/5،234).

72-"المجروحين" لابن حبان (57/2).

73- "تاريخ الإسلام" للذهبي (305/5).

74- ينظر: "المجروحين" لابن حبان (282/1)، و"معرفة التذكرة" لابن القيسراني (ص235).

75- "الكامل" (251/8).

76- "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي (256/8)

77-"تهذيب الكمال" للمزي (471/29)

78- "سير أعلام النبلاء" للذهبي (122/13).

79- "تاريخ بغداد" للخطيب (448/16).

80- "الكامل" لابن عدي (510/8).

81- "الضعفاء والمتروكون" للنسائي (ص20).

82- "المجروحين" لابن حبان (175/1).

83- "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (328/2)

84- رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (328/2) عن أبي بكر بن عياش.

85- رواه الطبراني في "المعجم الأوسط" (32/5)، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (311/6): "فيه سليمان بن أحمد الواسطي، وهو متروك"، وقال ابن حجر في لسان الميزان (546/5): "وصوابه موقوف".

86- ابن حبان. المجروحين، (114/2).

87-(177/1).

88- ابن حبان. المجروحين، (212/2).

89- (193/3).

90- (513/13).

91- (ص71).

92- (25/10).

93- علل الدارقطني، (28/10).

94- أخرجه: البخاري في "الصحيح" (98/8)، ومسلم في "الصحيح" (2170/4).

95- ابن رجب. "شرح علل الترمذي"، (700/2).

96- (الفتن/ما جاء في إشارة المسلم إلى أخيه بالسلاح)، (463/4).

97- (189/30)، وفي الحاشية يتخوّنهُا أي: يتعاهدها.

98- جزم بهذا الدكتور علي الصياح في بحثه الموسوم بـــ: "الثِّقات الذين تعمَّدوا وقف المرفوع أو إرسال الموصول"، وبين أن أهل البصرة إنما ورثوا عنه وقف المرفوعات، وقد اتّفق لي أن غالب الرواة الذين ذكرهم أوردتهم في هذا المبحث، إلا يُنتقد في إيراده لأيوب السختياني ومِسعر بن كدام، لأنَّ أمرَهما محتمل؟

99- ابن عبد البر. "التمهيد"، (178/16).

100- أبو الحسن الدارقطني. "العلل"، (14/10).

101- ابن أبي حاتم. "الجرح والتعديل"، (196/8).

102- ابن أبي حاتم. "الجرح والتعديل": (19/1)، (196/8).

103- (116/8).

104- ابن حجر. تهذيب التهذيب، (11/3).

105- بدرُ الدّين الزركشي. "النُّكتُ على مقدّمةِ ابن الصّلاح"، (59/2).

106- الخطيب البغدادي. "الكفاية في علم الرواية"، (ص417).